ذهب أفلاطون إلى اعتبار أن الخير هو السعادة، لأنه يعتبر من الأشياء التي تحقق السعادة والنفع للإنسان وهي نفسها نظرة سقراط التي ترى أن كل عمل أخلاقي، الهدف منه هو تحقيق السعادة، وبالتالي الغاية والباعث في الفلسفة السقراطية متلازمان، وباعتباره نفس الطرح التي أبانت عليه نظرة أفلاطون الأخلاقية حتى العصر الحديث، فإننا نجد هذه النظرة تغيرت حينما جعل كانت السعادة منفصلة تمام الانفصال عن الدافع الأخلاقي باعتبار هذا الأخير عنده هو الواجب، والواجب لا صلة له بالسعادة حيث يتأتى عن تحقيق الواجب السعادة وقد يتأتى عن تحقيقه الشقاء

علاقة الأخلاق بالسياسة في الفلسفة اليونانية ﴿أفلاطون نموذجا﴾

نجيب جيهان

www.couua.com rachid

علاقة الأخلاق بالسياسة في الفلسفة اليونانية
﴿أفلاطون نموذجا﴾

الكاتبة: نجيب جيهان

علاقة الأخلاق بالسياسة في الفلسفة اليونانية
﴿أفلاطون نموذجا﴾

الكاتبة: نجيب جيهان

تأطير عام:

عادة ما يقال أن الفلسفة السياسية تزدهر عندما ينتاب الدولة سقم أو أمراض مما يكون على الفلاسفة أن يحملوا أنفسهم مهمة الأطباء من حيث التشخيص ووصف العلاج.

وتتميز الفلسفة السياسية عن العلوم السياسية بأنها تتخذ منهجا في البحث مختلفا عن مناهج البحث العلمي، وهو المنهج الذي يمكنها من التوصل إلى طبيعة المشكلات التي آثارها الفلاسفة وتكشف عن طريقتهم في البرهنة عليها أو نقدهم لها وكل تجديد في هذه الفلسفة إنما هو ثمرة نقد الفلاسفة لبعضهم ومراجعتهم لمن سبقوهم.

فدراسة تطور الفكر السياسي يبين لنا كيف نما فكر أرسطو من خلال نقده لأفكار أفلاطون ثم تجاوزه وكيف نشأ فكر ماركس في ثنايا فلسفة هيغل ثم تجاوزها بل إن تصور جون جاك روسو للسيادة في كتابه العقد الاجتماعي، لم يكن ليتاح له بغير أن يطلع على فكر أرسطو وفلسفته وتصوره للدولة وأثرها في تربية المواطن واستفادته مما قدمه سابقا هوبس وغيره من نظريات جديدة في السيادة.

من هنا يتضح لنا أن الفلسفة السياسية لا تنفصل عن ما يعرف الآن باسم النظرية السياسية وهي تشمل تطور الفكر السياسي الذي يعنى بتحقيق طبيعة المشكلات التي تعرض لها كبار

الفلاسفة حين كانوا بصدد التفكير في مشكلات واقعهم السياسي ولعل أوضح مثال على ذلك أن ما يبدوا لنا اليوم بديهيا ومن حق الفرد في التعبير عن رأيه وممارسته لحقوقه السياسية والمشاركة في الحياة العامة إنما هو رأي لم يكن ليتاح لنا لولا جهاد فكري، كبير وصراع فلسفي قدمته قرائح الأسلاف من الفلاسفة، هؤلاء الفلاسفة الذين استوعبوا مشكلات عصورهم ولكنهم استطاعوا أيضا أن يؤثروا على مجرى التاريخ بأفكارهم.

لقد نشأت الفلسفة السياسية ودونت لأول مرة من خلال الحياة السياسية التي وجدت عند اليونان، ومما لاشك فيه أن الفلسفة السياسية منذ نشأتها لم تكن منفصلة عن مشكلات الواقع التاريخي، ففلسفة أفلاطون وأرسطو مثلا، لا يمكن أن تفهم بغير الرجوع إلى المدينة والظروف السياسية التي أحاطت بها، ومن هنا تتصف الفلسفة السياسية الكلاسيكية، بأنها نشأت وتطورت من خلال الاتصال بالواقع السياسي.

لقد عاش أفلاطون في عصر امتلأ بالاضطرابات السياسية، وحفل بالصراع الحربي الذي احتدم في حرب أهلية بين مدينة أثينا واسبرطة، الأمر الذي أسرع بالقضاء على الحضارة اليونانية، ولم تسلم الحياة الداخلية من الصراع بين الأحزاب المتنافسة على الحكم، وعلى رأس هذه الأحزاب، حزب الأرستقراطية، المعبر عن مصالح النبلاء وهو الذي عرف أحيانا باسم حزب الأوليغارشية، أي القلة الغنية، وبين حزب الديمقراطية الذي يضم طبقات متباينة من أغنياء التجارة، ومن ينظم إليهم من المهنيين وأصحاب الحرف اليدوية وهو الحزب الذي قضى على سقراط بالإعدام، والذي كان هدفا لنقد أفلاطون المستمر نحو ما سأظهره من خلال تحليل محاوراته الرئيسية التي كرسها للفلسفة السياسية وأهمها محاورات الجمهورية والسياسي والقوانين.

لعل ما دفع أفلاطون إلى الاهتمام بالسياسة، ووضع أول نظام سياسي فلسفي، صاغه في الجمهورية وفي النواميس لاحقا، هو اعتباره أن المشكلة الفلسفية الحقيقية، إنما هي مشكلة

سياسية تقع في صميم المجتمع وحياته المدنية التي تحتاج إلى إعادة بناء جدري بغية قيام نظام مثالي وهذا التصور الفكري له صلة بحياته وخبرته، سياسيا، واجتماعيا، وفنيا، وأدبيا، وعسكريا، أيضا.

يتعلق الأمر بإدانة أستاذه سقراط وإجباره على تجرع السم مما جعل بأفلاطون يطرح أسئلة من قبيل كيف يمكن لحكومة منتخبة ديمقراطيا أن تقتل أفضل البشر؟

أليس من الشر أن تقتل الفيلسوف الحكومة الذي كرس حياته لتوعية الناس وتربيتهم وتثقيفهم ، لماذا قتلوه إذن؟

إن إعدام سقراط بدوافع سياسية تلك الأمور والقضايا خلقت عند أفلاطون رؤية سياسية فلسفية مميزة قدم من خلالها الحل الأمثل لمشكلة السياسة داخل المدينة الفاضلة، وبما أن الحياة السياسية عبر كل العصور فيها ما يميزها من الفساد، لذى شيد أفلاطون جمهوريته النظرية القائمة على دولة العلم والمعرفة من ناحية والحكومة بقيادة العقل والفلسفة من ناحية أخرى.

ولكي نفهم تركيبة التفكير السياسي عند أفلاطون علينا أن نفهم بداية تفكيره الأخلاقي لأنها متضمنة ومتداخلة فيها، فالسياسة ليست امتداد طبيعي للأخلاق وهذا النهج اتبعه أفلاطون كما أرسطو.

في محاورة الجمهورية وأثناء وقوفنا على نظريته المختلفة في العدالة، نجده يرجع العدالة إلى مستوى المثل ويعني بالكشف عن طبيعتها الخالدة المقدسة، فيوجه الحديث في السياسة في اتجاه أخلاقي حين يسأل هل ترتبط السعادة بالعدالة أم لا؟ فالعادل عنده سعيد لأنه في قرارة نفسه صالح وكامل.

إن العدالة بطبيعتها سمة وصفة أساسية، أولها أن تخلع الوحدة والاتساق فيما تحل به سواء كان فردا أم دولة، فالفرد العادل متفق مع نفسه سعيد والدولة متوافقة الأجزاء متآلفة العناصر السعيدة.

يلخص أفلاطون رأيه في الدولة المثالية بقوله: "لقد اتفقنا الآن على أن الدولة التي تطمح إلى أن تحكم حكما مثاليا يجب أن تجعل النساء والأطفال مشاعا وينبغي أن يتلقى الرجال والنساء فيها نفس التعليم في جميع مراحله ويتقاسمون كل المهام والمناصب سواء منها الحربية أو السلمية كما ينبغي أن نتخذ ملوكا من أولائك المواطنين الذين يثبت امتيازهم في الفلسفة والحرب معا.

لكي نشرح طبيعة هذه الدولة المثالية التي ينظر إليها أفلاطون نقف معه على طبيعة ومنهج الحكم الذي وجب على الدولة أن تنهجه ويتلخص في وضعه لشرطين أساسيين بالنسبة لطبقة الحكام، تتلخص في قوله بشيوعية الحكام وتولي الفلاسفة الحكم كما يذهب إلى المناداة بمساواة النساء بالرجال ويرى أن يتبع الطبيعة عندما ينادي بشيوعية ومساواة الرجال بالنساء في طبقة الحكام يقول، "انا أرى الأنثى من كلاب الصعيد والرعي تشارك الذكر كل شيء كذلك ستكون النساء في خدمة الحكم."

ولما كانت المرأة سوف تشارك الرجل أعماله فيبقى أن نعفيها من الأعمال الأخرى وسوف يحرم على أفراد هذه الطبقة تكوين الأسرة أو الملكية الخاصة حتى يمكن أن تتحقق لهم أسباب الوحدة وتنتفي عنهم أسباب الخلاف ويطالب بهذا الصدد أفلاطون حكام المدينة بأن تتم لهم المعرفة الحقيقية بالعدالة حيث لا تترك هذه الأخيرة بيد من تتغير آراءهم حسب الظروف والأحوال، أو بمعنى آخر لا تترك العدالة للآراء الشخصية ولذلك فقد انتهى أفلاطون إلى القول بضرورة التوحيد بين وظيفة المعرفة وبين وظيفة الحكم السياسي.

إذن، هذه هي أهم ملامح الدولة المثالية التي نظر لها أفلاطون.

أما عن أنواع الحكم السيئة التي تلي هذا النوع من الحكم فيصفها بقوله: "إن الحكومات التي أقصدها أسماء معروفة وها هي ذي، إن أولها الحكومة المشهورة في اسبرطة وهي الحكومة التي تشيع الإعجاب بها والثانية في الترتيب والمكانة تسمى بالأوليغاركية وهي حكومة فيها عيوب عديدة وتليها حكومة على السابقة، وأعني بها الديمقراطية وأخيرا حكومة الطغيان الذي يظن أنها حكومة مجيدة والتي تتجاوز الأخريات جميعا من حيث أنها الداء الرابع والأخير للمجتمع.[1]

إذن هذه هي أنواع الحكم:

- الحكومة الأرستقراطية: الحربية أو التيموقراطية:

ويتولى فيها الحكم رجال لا يسعون إلى طلب الحكمة بل يغلب عليهم الحماس للحرب والقنص وتتجه آمالهم إلى المجد الحربي غير أن فساد الحكم يؤدي إلى أن يتحول الحكام من رجال يمجدون الشرف العسكري إلى رجال يسعون إلى الثراء وعندئذ يصيب الحكم إلى الأقلية الغنية فتسمى بالأوليغاركية وهي حكم القلة من الأغنياء وحين ينتهي الأمر بالمواطنين إلى الجشع في حب المال فإنهم يسنون قانونا يحدد شروط الامتياز في الأوليغاركية فيعرضون حدا من الثروة يزداد كلما كانت الأوليغاركية أقوى وينخفض كلما كانت أضعف ويحرمون من أداء المهام العامة كل من لا تسمح لهم ثروتهم بلوغ هذا الحد المعلوم وهم ينقدون هذه الاجراءات بالقوة المسلحة إن لم تكن قد فرضت عليهم هذه الاجراءات من قبيل دستورهم، وهكذا تنشأ الأوليغاركية.[2]

[1] الجمهورية، ترجمة زكرياء دار الكتاب العربي سنة 1968 ص 186 وكتاب مجمد عابد الجابري، العقل العربي الأخلاقي ص 295.
[2] الجمهورية مرجع سابق، ترجمة زكرياء ص 296.

يأتي يوم الذي تنقسم فيه الدولة إلى فئة قليلة ترتكز في أيديها الثروة، وأكثرية فقيرة أكثر قوة وأوفر قسطا في الفضيلة، فينتهي الصراع بينهما بانتصار الأغلبية الفقيرة، واستيلائها على الحكم فتنادي بالمساواة للجميع وتسمى بحكم الشعب أو الديمقراطية.

هذا بالنسبة للجمهورية، أما بالنسبة لمحاورة السياسي، أثار فيه أفلاطون مشكلة تتلخص في السؤال الآتي، وهو أي صورة من صور الحكم هي الأفضل؟ وإذا كان أفضل أنواع الحكم هو حكم الفيلسوف حيث يقول: "مالم يتولى الحكم في الدول الفلاسفة أو يتحول من نسميهم حكاما إلى فلاسفة حقيقيين، وما لم نرى القدرة السياسية تتحد بالفلسفة وما لم تسن قوانين دقيقة تبعد من لم يجمعوا بين هاتين القوتين، فلن تنتهي الشرور من الدول بل من الجنس البشري."[3]

هذا جانب، وإذا كان في آخر محاوراته من القوانين، قد جعل القوانين المقام الأول، حيث تتوارى فيها حكم الفرد، إلا أننا في هذه المحاورة السياسات يثير الأفكار المتضاربة، ويبحث فيها عن كل الفروض، غير أنه قد انتهى فيها إلى جملة نتائج من أهمها أن الحكم عنده فن وعلم وتخصصا لا يمكن أن يتقنه إلا واحدا أو اثنان أو قلة قليلة، ويستطيع مثل هذا الحاكم أن يحكم بلا قوانين، مادام يرجع إلى فنه في السياسة، أما إذا لم يتوفر وجود هذا الفيلسوف الخبير بالسياسة فعندئذ، نرجع إلى القانون ولعله في هذا الرأي يضع تمهيدا لنظريته الأخيرة في القوانين، وعلى هذا الأساس يمكن الوقوف على فكرة أساسية في نظرية الحاكم وفنه السياسي عند أفلاطون وهو تمسك أفلاطون بموقفه المحافظ، وتأكيد خوفه الدائم من مشاركة الشعب في الحكم، وبما فيه فائدة شعبه وهو لا يخضع إلا لما يمليه عليه فنه، فن السياسة، وفقا لهذا الرأي هو فن إيجاد مصلحة المدينة وتدبيرها أحسن تدبير.

- حكم القوانين:

[3] المرجع نفسه ص 347

عندما نلجأ إلى القوانين، تصبح طاعتها واجبة على الحاكم والمحكوم على السواء، وعلى مدى التزام الحكومة بالقوانين، يقدم أفلاطون تصنيفه الشهير للحكومات الصالحة منها وغير الصالحة وهذا التصنيف في حد ذاته كان له أثر كبير على أرسطو:

- حكم الفرد ويسمى ملكية عند الالتزام بالقانون، وطغيان عند مخالفته.
- حكم القلة ويسمى أرستقراطيا عند الالتزام بالقانون، أو أوليغارشيا عند انتهاك القانون.
- حكم الكثرة ويسمى ديمقراطيا في كل الأحوال.

ويصف حكم الكثرة هذا، بأنه أسوأ أنواع الحكم وأنها ضعيفة على تحقيق الخير، إذا ما قورنت بالحكومات الأخرى، وسبب ذلك أن السلطات الحكومية موزعة على عدد كبير من الحكام فحكومة الكثرة هي أسوأ الحكومات التي لا تحترم القوانين أي أنه في حالة التزام القانون يكون حكم الفرد هو أفضل الحكومات التي لا تحترم القوانين، أي أنه في حالة التزام القانون يكون حكم الفرد هو أفضل الحكومات يليه حكم الأرستقراطية، أما في حالة غياب القانون فتكون الديمقراطية أقل وبالا من غيرها كالأوليغارشية.

والنتيجة النهائية لهذه المحاورة لا تتعارض مع ما انتهى إليه في محاورة الجمهورية من الأخذ بالتفرقة بين الحاكم الصالح الفيلسوف الذي يعتبر حكمه أحسن أنواع الحكم وبعد حكم الطاغية أسوأها.

محاورة القوانين:

في هذه المحاورة يوضح أفلاطون الخطوات العملية لتحقيق المدينة الصالحة بعد أن انصرف اهتمامه في محاورة الجمهورية والسياسي إلى بيان النموذج المثالي للمدينة وإذا صح القول بأن الجمهورية، هي كتاب يقرأ في كل الأزمان، وذلك لأنها لم تتعرض إلا للمبادئ العامة في

فلسفة أفلاطون السياسية، أما محاورة القوانين فقد أظهرت لنا الطريق لتحقيق الدولة الواقعية، ولذلك فقد كان تأثيرها في تاريخ الفكر السياسي خاصة عند أرسطو تأثيرا عظيم الأهمية.

ولعل أهم ما استنجد به أفلاطون في محاورة القوانين هو فقده للنظام الحربي العسكري في اسبرطة ونقده للتطرف في الحرية في أثينا ومحاولة وضعه لدستور معتدل يأخذ بمبدأ النظام من الدولة العسكرية وبمبدأ الحرية من الدولة الديمقراطية.

ضرورة الاجتماع السياسي:

بما أن الانسان لا يمكن أن يعيش بمفرده، بل هو عضو في المدينة فسعادته في الحقيقة تتوقف على تحقيق التوازن والعدالة بين القوى التي تتكون منها المدينة وهي أيضا ثلاثة تناظر قوى النفس، وهي الرئيس والجند والمهان، {أصحاب المهن}، وما دامت إمكانية استحالة كفاية الفرد البشري جميع حاجاته بمفرده هو المنطلق في تكوين الدولة والدعوة إليها، فإن أفلاطون يحدد هذا المبدأ الأساسي من نظامها، {الدولة المدينة}، هو أن يقتصر كل فرد فيها على الحرفة أو الصناعة التي تؤهله لها مواهبه وطبقته وأن لا يشتغل في أكثر من مجال واحد هو مجال تخصصه، وذلك هو العدل.

إن السؤال المطروح هو على أي صورة نبني مدينتنا لنحقق فيها العدالة؟

يجيبنا أفلاطون أنه يجب أن نشخص بأبصارنا إلى "المدينة بالذات"، نجد أن بينها وبين النفس شبيها قويا، فإن المدينة تلاث وظائف: "الإرادة، والدفاع، والانتاج".

تقابل قوى النفس الثلاث، الناطقة والغضبية، والشهوانية، وهذه الوظائف متباينة، فلا يمكن أن تتركب المدينة من أفراد متساويين متشابهين، وإنما يجب أن تتركب من طبقات متفاوتة وكل منها، وظيفة وكفاية خاصة لهذه الوظيفة وأن يؤلف مجموعها وحدة تشبه وحدة النفس في قواها

الثلاث، فتترتب الطبقات فيما بينها، كترتب القوى النفسية والفضائل الخلقية، وهذا هو اجتماع هذه الطبقات الثلاث، {الحكام، الجنود، الشعب}

والطبقة الأولى والثانية هم من يشكلون حراس أشداء للمدينة.

يبقى علينا أن نطرح سؤال أخير وهو ما سنختم به هذا الجزء من عرضنا هو هل هناك امكانية تحقق هذه المدينة على أرض الواقع؟

لاشك أن حقيقة المدينة الفاضلة كما رسمت صورتها، في المحاورة لا توجد، إلا في أذهان المتحاورين هؤلاء، إذ ليس من المؤكد أن توجد دوله مثلها في أي مكان، وبالتالي فنموذجها إذا كان له أن يوجد، فإنما يجده المرء في السماء لمن ساء أن يطالعه، ويبعث مثيله في نفسه بعد تأمله، ثم ينتقل أفلاطون بالحوار إلى الشعر والفن، إلى التقليد والمحاكاة، وإلى النفس وقواها ليخلص بالقول إلى النتيجة التالية: وهي،

أننا لا نستطيع أن نقبل في دولتنا من الشعر إلا ذلك الذي يشيد بفضائل الآلهة والأخيار من الناس، ومع ذلك يقول: "فلنعلن جهارا بأنه إذا استطاع شعر المحاكاة الذي يستهدف اللذة، أن يثبت بحجة ما أنه يستطيع أن يحتل مكانة في دولتنا المثلى فسوف نقابله بكل ترحاب...[4]

هذا هو ملخص التنظير السياسي، لأفلاطون الذي انتهى فيه التخطيط إلى المدينة الفاضلة وإلى نتيجة مرعبة، وهي أن المدينة الفاضلة لا وجود لها على هذه الأرض، وإنها إن كان لها وجود فهي في السماء، {عالم المثل}، وليس في الدنيا.

وتلك نتيجة يرفضها أرسطو تلميذه، كما يرفض الأسس التي بنيت عليها.

[4] الجمهورية مرجع سابق، ترجمة زكرياء ص 266

خاتمة:

ما يمكن قوله أن الدولة التي دعا إليها أفلاطون هي دولة الحق يشيدها العدل أساسا، إنها صورة مكبرة للفرد، لأن غاية الأخلاق هي الدولة لا الفرد بمعنى آخر أن الفرد عبارة عن صورة مصغرة للدولة، والدولة هي الهيكل الضخم لهذا الفرد، وبما أن القوة الناطقة في الفرد تعتبر أعظم القوى جميعا، لذلك يجب أن تكون الفلسفة هي القوة الحقيقية في توجيه الدولة ويجب أن يكون رئيسها فيلسوف، لأن العدالة في الفرد وفي الدولة لا يمكن أن تتم مالم يبسط العقل نفوذه وحكمه.

إذن لم يختلف اثنان من عمالقة الفكر الفلسفي في التاريخ كله، أن هناك تشابه بين أفلاطون وأرسطو واختلاف في نفس الوقت، وكان تأثيرهما على الفكر البشري في اتجاهين متباينين تماما، الأول في الاتجاه المثالي، والثاني في الاتجاه المادي الحسي، ومع ذلك فإن تأثيرهما في الفكر الانساني تجاوز نفوذ أي فيلسوف أو مدرسة فلسفية، منذ القرن الرابع قبل ميلاده المسيح حتى الآن.

أكاد أقول أنهما اختلفا في كل شيء من فهم الوجود والطبيعة والمعرفة، إلى فهم الدين والأخلاق والسياسة وعندما عوتب أرسطو على اختلافه مع أستاذه أفلاطون رد على معاتبيه، "إني أعز أفلاطون ولكن الحقيقة أعز علي منه." بمعنى أنني مع الحق ولست مع أفلاطون".

إذن فالاهتمام بالنظرية الأخلاقية في ارتباطها بالبعد السياسي نجده في عمق الحضارات القديمة، وبالأخص اليونانية يقول عبد الرحمن مرحبا، "هناك تصوران للأخلاق قديم وحديث فأما التصور القديم ونعني به الأخلاق عند اليونان، فهو مطبوع بطابع السعادة، أي أن أخلاق اليونان إنما هي أخلاق السعادة، مما يعني أن الأخلاق اليونانية تختلف عن الأخلاق الحديثة ولاسيما ابتداءا من كانت، لأن هذه الأخيرة هي أخلاق الواجب، أما الأخلاق اليونانية فهي

أخلاق السعادة، ويواصل عبد الرحمن موضحا الفرق بين التصور اليوناني والتصور الحديث قائلا: "فعلى حين أن قاعدة السلوك عند كانت تقول "افعل هذا لأنه واجبك" ، فإن الأخلاق اليونانية تقول افعل هذا لأنه يؤدي إلى سعادتك."[5]

وإذا ذهب أفلاطون إلى اعتبار أن الخير هو السعادة، لأنه يعتبر من الأشياء التي تحقق السعادة والنفع للإنسان وهي نفسها نظرة سقراط التي ترى أن كل عمل أخلاقي، الهدف منه هو تحقيق السعادة، وبالتالي الغاية والباعث في الفلسفة السقراطية متلازمان، وباعتباره نفس الطرح التي أبانت عليه نظرة أفلاطون الأخلاقية حتى العصر الحديث، فإننا نجد هذه النظرة تغيرت حينما جعل كانت السعادة منفصلة تمام الانفصال عن الدافع الأخلاقي باعتبار هذا الأخير عنده هو الواجب، والواجب لا صلة له بالسعادة حيث يتأتى عن تحقيق الواجب السعادة وقد يتأتى عن تحقيقه الشقاء[6]

[5] مرحبا، عبد الرحمن من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الاسلامية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 ص 204
[6] بدوي عبد الرحمن، الموسوعة الفلسفية ص 180

عنوان الموقع:

www.couua.com

البريد الالكتروني:

contact@couua.com

أو:

blogelalaouirachid@gmail.com

المدونة:

/http://rachidelalaoui.blogspot.com

الآراء الواردة في المقالات والبحوث تلزم أصحابها، ولا تمثل الموقع.